الأمم المتحدة

S/2000/1237

Distr.: General
26 December 2000
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من القائم بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لجمهورية الكونغو الديمقراطية لدى الأمم المتحدة

بناء على تعليمات من حكومتي، يشرفني أن اوجه انتباه مجلس الأمن إلى تصاعد العمليات العسكرية من جديد في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتدعو حكومتي مجلس الأمن إلى التحقق مباشرة من غطرسة رواندا وأوغندا وهما تتماديان في انتهاك قرارات المجلس ذات الصلة انتهاكا متكررا.

إن الجيش الوطني الرواندي يقوم منذ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ بعمليات واسعة النطاق ضد مواقع حكومية في مقاطعة كاتانغا، على الحدود مع زامبيا، متسببا في نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين في هذا البلد.

وفي الأسبوع الماضي، شنت قوات أوغندية هجوما جديدا في مقاطعة خط الاستواء.

ويمثل استئناف العمليات العسكرية، انتهاكا سافرا لاتفاقات لوساكا (S/1999/1815)، وكمبالا، ومابوتو، وهراري، التي ترمي كلها إلي تحقيق وقف فعلي لإطلاق النار والتعجيل بعملية السلام في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وينتهك استئناف العمليات العسكرية أيضا الأحكام ذات الصلة من القرار ١٣٣٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ ويؤكد بوضوح رغبة المعتدين الأوغنديين والروانديين في منع انتشار بعثة الأمم المتحدة بسرعة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حسبما يدعو إليه قرار مجلس الأمن المشار إليه أعلاه، وخطة هراري لفض الاشتباك، بالرغم من أنه سبق لأوغندا ورواندا أن وقعتا عليها بمحض إرادتهما في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، وقد أصبحت الخطة سارية في ١٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وتود حكومتي أن تذكِّر مجلس الأمن ببيانه للصحافة في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، الذي أعرب فيه أعضاء المجلس عن عميق قلقهم لانتهاكات وقف إطلاق النار، وأدانوا فيه بشدة القتال الذي دار مؤخرا، وطالبوا بوقفه فورا.

وتود حكومتي أن تذكِّر مجلس الأمن بأن أولى ضحايا هذه المواجهات هم أساسا السكان المدنيون الكونغوليون الأبرياء الذين سبقوا أن دفعوا ثمنا غاليا لما يقوم به المعتدون الأوغنديون والروانديون من تقتيل لا معنى له، إذ قُتل منذ ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ ثلاثة ملايين كونغولي، وشُرد الآلاف داخل البلد أو لجأوا إلى البلدان المجاورة، إضافة إلى الخسائر الفادحة التي لحقت بالنباتات والحيوانات والهياكل الأساسية الاقتصادية في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

وتطلب حكومتي من مجلس الأمن أن يتخذ إجراءات صارمة وفقا لمهمته الأساسية في كفالة السلم والأمن الدوليين وأن يطالب أوغندا ورواندا أولا بالانسحاب إلى المواقع المحددة في اتفاق فك الاشتباك المبرم في ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ في هراري، ثم الانسحاب من إقليم جمهورية الكونغو الديمقراطية، وفقا للقرارين ١٣٠٤ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ و ١٣٣٢ (٢٠٠٠) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠.

وتدعو حكومتي مجلس الأمن إلى عدم الاقتصار على إدانة العدوان المسلح على جمهورية الكونغو الديمقراطية إدانة شفوية، بل إلى تطبيق جزاءات رادعة ضد أوغندا ورواندا، وهما بلدان عضوان في الأمم المتحدة عمدا، نظرا لعدم وجود الردع المناسب، إلى ارتكاب أعمال عدوانية متكررة ضد بلد ثالث عضو في الأمم المتحدة، هو جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولذلك، فإن حكومتي تطلب من مجلس الأمن تحديدا، أن يتخذ ضد أوغندا ورواندا التدابير القسرية التالية:

(أ) فرض حظر دولي على توريد أو بيع أو نقل الأسلحة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى حكومتي أوغندا ورواندا؛

(ب) فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي على حكومتي أوغندا ورواندا؛

(ج) تجميد العلاقات الاقتصادية بين حكومات البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة وحكومتي أوغندا ورواندا.

وأرجوكم التفضل بتعميم نص هذه الرسالة بوصفها من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) إيليكا أتوكي
الوزير المستشار
القائم بالأعمال المؤقت